مداخلة تونس في النقاش العام للجنة السادسة حول البند 83:

"سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي"

(10 أكتوبر 2012)

السيّد الرئيس،

يود وفد بلادي في البداية الترحيب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة التكميلي حول "تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها" وهو يعرب بصفة خاصة عن التقدم الملحوظ في النهج، الذي تتبعه

الأمم المتحدة، لتعزيز سيادة القانون على نحو شمولي وتشاركي، يتناسق مع أولويات الدول. كما يستجيب

وأؤكد بهذه المناسبة استعداد بلادي التام لدفع تعاونها مع الأجهزة الأممية المعنية بتعزيز سيادة القانون، في ظل مقاربة تتأسس على الشفافية والحوار البناء. مقاربة تؤهلنا لتعزيز قدراتنا وتوفير الضمانات الكافية للتصدي لأية انتهاكات في هذا المجال والقطع نهائيا مع ممارسات النظام البائد.

نؤكد حرصنا على الإسهام الفاعل في تكريس التزامنا هذا وتعزيز الآليات الكفيلة بتكريس الحماية الفعلية

للقيم الكونية لحقوق الانسان على المستوى الدولي.

ومن هذا المنطلق، يجدد وفد بلادي دعوة تونس لاستحداث محكمة دستورية دولية، كمؤسسة تضاف إلى مختلف المؤسسات الأممية الفاعلة على الساحة الدولية والتي من شانها أن تخوّل لمكونات المجتمع الوطني

حرة، بالاستناد إلى المعايير والقواعد الدولية والإقليمية ذات الصلة. ويكون من صلاحية هذه المحكمة إصدار حكم بضرورة مراجعة الدساتير والقوانين المتنازع عليها وفي الحالات القصوى الحكم بعدم شرعية انتخابات مزيفة مما ينجر عنه آليا انعدام شرعية النظام المنبثق عنها بالنسبة للأمم المتحدة.

شكرا، السيد الرئيس.